جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

الطبيعة القانونية لعقود B.O. T وآثارها الاقتصادية والمالية في المملكة العربية السعودية

إعداد

د/ فهيم عمر فهيم عايد
أستاذ القانون العام المساعد
كلية الحقوق ــ جامعة دار العلوم

(العدد الخامس والثلاثون الإصدار الرابع أكتوبر ٢٠٢٣م الجزء الأول)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العظيم

الآية ٧٦ من سورة يوسف

الطبيعة القانونية لعقود B.O. T وآثارها الاقتصادية والمالية في المملكة العربية السعودية

فهيم عمر فهيم عايد.
قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دار العلوم بالرياض، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: dr.fahim.ayed@gmail.com

ملخص البحث:
إن نظام البوت يعد أحد وسائل تمويل مشروعات إنشاء المرافق العامة عن طريق القطاع الخاص سواء كان المستثمر أجنبياً أو محلياً، دون تحمل الموازنة العامة للدولة مزيداً من الأعباء، أو أن تضطر الدولة إلى الاقتراض أو فرض مزيد من الأعباء الضريبية على المواطنين، كما تمكن الدولة من إقامة المشروعات الخدمية لجميع أفراد المجتمع، وتعد مشروعات البنية الأساسية من أعمدة التنمية الاقتصادية حيث تحديث البنية التحتية ركن أساسي في عملية التنمية، ونظراً للأضرار الناجمة عن تأخير تنفيذ مشروعات البنية الأساسية لضخامة تمويلها وعدم توفر التمويل اللازم في موازنات غالبية الدول، حيث تتطلب هذه المشروعات عناية خاصة في الإنشاء والإدارة والتشغيل والصيانة ورفع الكفاءة باعتبارها ثروة قومية، لذلك فقد اتجهت غالبية دول العالم، إلى تنفيذ هذه المشروعات بنظام عقود B.O.T، فهذا النظام يحقق هدفين في نفس الوقت الأول هو تنفيذ المشروعات الكبرى بالكفاءة المطلوبة وفى الوقت المحدد، والثاني هو الاعتماد في التمويل على القطاع الخاص المحلى والأجنبي، وعند تطبيق نظام

عقود B.O.T في المملكة العربية السعودية سيكون له كثير من الآثار على المتغيرات الاقتصادية منها خلق فرص عمل وعمالة مدربة ومؤهلة، واستقدام التكنولوجيا التي تساعد في تحقيق المنافسة وزيادة الانتاج، تحسين ميزان المدفوعات، جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: عقود – البوت – الآثار – الطبيعة – القانونية – الاقتصادية – المالية – السعودية.

The Legal Nature of BOT Contracts and their Economic and Financial Impacts on the Kingdom of Saudi Arabia

Fahim Omar Fahim Ayed,

Department of Public Law, College of Law, Dar Al Uloom .University, Riyadh, KSA

Email: dr.fahim.ayed@gmail.com

Abstract

The BOT system is one of the means of financing projects for the construction of public utilities through the private sector, whether the investor is foreign or native, without burdening the state's general budget, or forcing the state to borrow or impose more taxes on citizens. Since infrastructure is an essential pillar in the development process of all countries, and since damage may result from the delay in implementing infrastructure projects due to the burdens they lay on the budgets of countries, the majority of countries in the world have tended to implement these projects through BOT contract system. This system achieves two goals at the same

time. The first is to implement major projects with the required efficiency and on time, and the second is to rely on the local and foreign private sectors for financing. Applying the BOT contract system in the Kingdom of Saudi Arabia will have many effects on economic variables, including creating job opportunities and trained and qualified workers, introducing technology that helps achieve competition and increase production, improving the balance of payments, and attracting capital and foreign investments.

***Key Words*: Contracts - BOT – Impact - Natural - Legal - Economic - Financial - Saudi.**

المقدمة

إن كثيرا من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لجأت الى إقامة مشروعات البنية التحتية وفقا لنظام البوت B.O.T ، ونظراً لنجاح هذا النظام فقد امتد ليشمل العديد من المشروعات الاقتصادية داخل الدولة ، فنظام البوت يعد أحد وسائل تمويل مشروعات إنشاء المرافق العامة عن طريق القطاع الخاص سواء كان المستثمر أجنبياً أو محلياً، دون تحمل الموازنة العامة للدولة مزيداً من الأعباء، أو أن تضطر الدولة إلى الإقتراض أو فرض مزيد من الأعباءالضريبية على المواطنين ، كما تمكن الدولة من إقامة المشروعات الخدمية لجميع أفراد المجتمع.

وتعد مشروعات البنية الأساسية من أعمدة التنمية الاقتصادية حيث إن تحديث البنية التحتية ركن أساسى فى عملية التنمية ، خاصة فى مجالات النقل والإتصالات والخدمات البلدية داخل المملكة العربية السعودية، ونظراً للأضرار الناجمة عن تأخير تنفيذ مشروعات البنية الأساسية لضخامة تمويلها وعدم توفر التمويل اللازم فى موازنات غالبية الدول، حيث تتطلب هذه المشروعات عناية خاصة فى الإنشاء والإدارة والتشغيل والصيانة ورفع الكفاءة باعتبارها ثروة قومية، لذلك فقد اتجهت غالبية دول العالم، إلى تنفيذ هذه المشروعات بنظام عقود B.O.T ، فهذا النظام يحقق هدفين فى نفس الوقت الأول: هو تنفيذ المشروعات الكبرى بالكفاءة المطلوبة وفى الوقت المحدد، والثاني: هو الإعتماد فى التمويل على القطاع الخاص المحلى والأجنبى، وعند تطبيق نظام عقود B.O.T في المملكة العربية السعودية سيكون له كثير من الآثار على المتغيرات

الاقتصادية منها خلق فرص عمل وعمالة مدربة ومؤهلة ، واستقدام التكنولوجيا التي تساعد في تحقيق المنافسة وزيادة الانتاج ، تحسين ميزان المدفوعات، جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.ومن أهم الآثار المالية لعقود B.O.T في المملكة تخفيف العبء عن الموازنة العامة. . فعند إستعراض ميزانية المملكة نجد زيادة فى الأعباء المالية للدولة على سبيل المثال فى عام ٢٠١٧ تم إنفاق ٣٥١ مليار ريال على مشروعات البنية الأساسية الكهرباء والمباني والإنشاءات والخدمات البلدية والتجهيزات الأساسية والنقل، وفي عام ٢٠٢٢ أشار تقرير الميزانية للأداء الفعلي لنهاية العام المالي ٢٠٢٢ أن إجمالي الإنفاق على ذات البنود المشار إليها هو٢٦٠.٢ مليار ريال وعند تطبيق نظام عقود البوت في المملكة بنسبة ٢٥% فقط على السنوات المشار إليها فإن ذلك كان سيوفر على ميزانية المملكة في عام ٢٠١٧ مبلغ ٨٧ مليار ريال، وفي عام ٢٠٢٢ مبلغ ٦٥ مليار ريال مما يساعد بدرجة كبيرة على تخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

مشكلة البحث:

جوهر المشكلة يتمثل في الوضع الاقتصادي الراهن في العالم بما له من آثار إقتصادية ومالية مباشرة على الموازنة العامة لكل الدول النامية والمتقدمة، والمملكة العربية السعودية كونها تعمل على تنفيذ خطط استراتيجية لزيادة كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين وكنتيجة طبيعية لزيادة المصروفات العامة نظراً للتحديات المتزايدة بفعل الأوضاع الإقتصادية العالمية مما يتطلب البحث عن سبل وطرق تقلل من حدة الآثار المالية وتزيد من الكفاءة الاقتصادية بتنظيم عقود البوت في المملكة العربية السعودية بهدف التصدي لهذه التحديات.

فروض البحث:

ـ من المتوقع وجود تأثيرات سلبية على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية وفي كافة دول العالم المتقدمة والنامية وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم بسبب الصراعات العسكرية وتوتر الظروف السياسية والاقتصادية مما ينبئ بعدم الاستقرار على المستوى الاقتصادي، كل ذلك يؤثر سلبياً على الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية.

ـ من المتوقع أن تكون هناك زيادة في إيرادات الموازنة السعودية من القطاع غير النفطي إذا تبنت المملكة تهيئة وتعزيز دور القطاع الخاص في القيام بالمشروعات بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية مما يقلل من حدة الضغط على الموازنة العامة للدولة وذلك يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠.

أهداف البحث:

١. التعرف على ماهية عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية.
٢. تحديد الطبيعة القانونية والأساس القانوني لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية في المملكة العربية السعودية.
٣. بيان الآثار الاقتصادية والمالية لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية في المملكة العربية السعودية.

منهج البحث:

اعتمدت في اعداد البحث على أسلوب البحث الاقتصادي الذي يستخدم أكثر من منهج ، ومنها المنهج الاستقرائي [1] الذي يتم من خلاله دراسة ماهية عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية وتحديد الطبيعة القانونية والأساس القانوني لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية في المملكة العربية السعودية وكذا دراسة ظاهرة العجز في الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية محل البحث من خلال المصادر المختلفة ومن البيانات والإحصائيات المتاحة المعنية ، إلى جانب استخدام منهج الاستنباط حيث يتم استخلاص نتائج وآثار فتح المجال وتقنين عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية في النظام السعودي مما يؤثر بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي ويكون له انعكاسات مالية خاصة عنصر الإيرادات المتوقع تزايده مما يؤثر يشكل مباشر على الموازنة العامة ويحد من نسب العجز المستمرة والمتزايدة في الفترة الحالية من قبل عام ٢٠٢٠م ، وأخيراً استخدم

---

(١) الاستقراء Induction– هو من قبيل الاستدلال الصاعد الذي يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة – يتيح دراسة الجزيئات التي توفرها دراسات الحالة وصولاً إلى مستوي مقبول من التعميم.

أما الاستنتاج والاستنباط Deduction – هو عملية استخلاص منطقي بمقتضاه يتنقل الباحث من العام إلى الخاص باختبار صحة المقدمات العامة التي يتوصل إليها بطريق الاستقراء والهبوط من هذه المقدمات إلى الجزيئات التي يمكن أن توفرها دراسة الحالة.

(٢) انظر: أحمد يوسف الشحات، ممارسات الشركات دولية النشاط في مجال التكنولوجيا وتطور الاقتصاديات المختلفة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٩٩٠، صـ ١١، ١٢ .

الباحث المنهج التحليلي للبيانات والجداول الإحصائية التي تتعلق بموضوع البحث.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تقوم به عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (البوت) على اختلاف أنواعها بالمساهمة في عملية التنمية في الدولة من خلال مشاركة القطاع الخاص بالتعاقد مع الإدارة العامة في المساهمة بإنشاء مشروعات اقتصادية كبرى في الدولة، تعود بالنفع على مواطني هذه الدولة ولما لها من دور كبير في تخفيف العبء عن كاهل الخزينة العامة للدولة في الوضع الاقتصادي الراهن في العالم الذي تسبب بآثار مالية واقتصادية سلبية.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية تسبقها مقدمة وتعقبها نتائج وتوصيات .

المبحث الأول : ماهية عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية(B.O.T) وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول : تعريف ونشأة عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية .

المطلب الثاني : عناصر عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية .

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لعقود B.O.T وأساسها القانوني في المملكة وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تناول الطبيعة القانونية لعقود B.O.T في المملكة .

المطلب الثاني: تناول الأساس القانوني لعقود B.O.T في المملكة.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والمالية لعقود B.O.T في المملكـــة العربيـــة السعودية من خلال مطلبين :

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لعقود B.O.T في المملكة .

المطلب الثاني: الآثار المالية لعقود B.O.T في المملكة.

المبحث الأول

ماهية عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)

تمهيد:

يعد نظام عقود B.O.T نظاماً حديثاً، وقد أدى انتشاره السريع فى مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية وبشتى أنظمتها القانونية إلى عدم وجود تعريف واحد جامع مانع له، كما أن عقد البوت B. O.T ليس اصطلاحاً قانونياً وإنما هو اصطلاح أفرزه الواقع العلمى وتطور أساليب الاستثمار ونظم تمويل المشروعات الكبرى، وتنوع أنماط التنمية الاقتصادية، ولم يتدخل القانون لوضع تعريف محدد لهذه العقود لحداثتها وتطورها وتنوعها، وقد اجتهد فقهاء القانون فى وضع تعريف لهذه العقود لذلك جاءت التعريفات متعددة فى هذا الصدد [1].

(١) د/ عبد الرحمن حامد محمد، المبادئ الحاكمة لإنقصاء عقود ال BOT وتسوية المنازعات الناشئة عنها، جامعة عين شمس، كليةالحقوق، رسالة دكتوراه، ٢٠١٩، ص ٣٦.

المطلب الاول

تعريف ونشأة عقود البوت (B.O.T)

يعرف البعض مشروعات B.O.T بأنها : اتفاق تعهد بمقتضاه الدولة او أحدى الجهات الإدارية إلى شركة ما وطنية أو أجنبية أومشتركة سواء كانت من القطاع العام أو القطاع الخاص [١]. وذلك لإنشاء وتمويل مرفق عام وتشغيله لحسابها مدة من الزمن ثم نقل ملكيته إلى الدولة أوالجهة الإدارية.

وعرفه البعض الأخر بأنه: "نظام من نظم تمويل مشروعات البنية الأساسية، تعهد الدولة إلى شخص من أشخاص القانون الخاص يطلق عليه فى العادة (شركة المشروع) بموجب اتفاق يبرم بينهما يسمى (اتفاق الترخيص) تلتزم شركة المشروع بمقتضاه بتصميم وبناء مرفق من مرافق البنية الأساسية ذات الطابع الاقتصادي، وتشغيله بنفسه أو عن طريق الغير، ويكون عائد تشغيل المرفق خالصاً على نحو يمكنها من استرداد تكلفة المشروع وتحقيق هامش ربح طوال مدة الترخيص وتلتزم شركة المشروع بنقل ملكية المشروع إلى الدولة عند نهاية مدة الترخيص بالشروط المتفق عليها بإتفاق الترخيص[٢].

وفى ذات المعنى عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية unido التى أصدرت دليلاً خاصاً عن المشروعات الصناعية التى تستخدم فيه القطاع الخاص

---

(١) د/ محمد المتولى، إدارة مشروعات البنية التحتية الأساسية بإستخدام نظام البناء- التشغيل، أكادمية السادات للعلوم الإدارية، الجزؤ الأول، طبعة ٢٠٠١، ص٥.

(٢) هانى صلاح سرى، التنظيم القانونى والتعاقدى لمشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص، مجلة القانون والاقتصاد حقوق القاهرة، العدد٦٩ ، ص ٤٤.

لإنشاء وتطوير مشروعات البنية التحتية التي كانت تسند قديماً للقطاع العام [١] واصطلاح البوت هو اختصار لكلمات انجليزية ثلاث البناء Biild والتشغيل Operate ونقل الملكية Trasfer [٢].

ويرى الباحث أن نظام B.O.T هو عقد تعهد فيه الدولة أو إحدى هيئاتها الإدارية لأحد أشخاص القطاع الخاص لتمويل وإقامة مرفق عام وتشغيله لحسابه مدة من الزمن ونقل ملكيته للدولة في نهاية مدة العقد.

نشأة عقود البوت (B.O.T):

إن عقود البوت نشأت فكرتها على أساس الاستعانة بتمويل القطاع الخاص فى مشروعات القطاع العام بصفة أساسية والاستفادة من الخبرات والتقنيات والتطورات التكنولوجية الحديثة سواء فى مرحلة التشييد أو التشغيل للمشروعات المتعاقد عليها، و قد نشأت عقود ال B.O.T في فرنسا على شكل عقود إمتياز المياه حيث إبتكرت نظام إمتياز المرافق العامة Concession des Services Publics و هو في مفهومه و طبيعته القانونية ليس إلا تطبيقاً من تطبيقات

---

(1) Guidelines for Infrastucture Development though Build- Operate Transfer (Bot) Porject, 1996. P3

انظر:

http:// www. Unido.org/ en/ resouruces/ puplications/ imported-publications/ guidelines- for- : information- Development- through-build- operate- transfer- BOT- porjects. Html.

(٢) د/ نيله عبد الحليم كامل، الوجيز فى القانون الإدارى جامعة القاهرة، كلية الحقوق، رسالة دكتوراة، ٢٠٠٧، ص ٣٨.

راجع د. حماده عبد الرازق حمادة، عقود الشراكة، p.p.p دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٤، ص ١٨٨.

عقود B.O.T ففي عام ١٧٨٢ منحت الحكومة الفرنسية إمتياز توزيع المياه في مدينة باريس إلى شركة خاصة هي شركة (الأخوة بيريية) التي توسعت أعمالها بشكل سريع لا أن الأحداث السياسية في حينها قد سيطرت على الاتفاقية فعملت مدينة باريس على إلغاء الإمتياز بعد الثورة الفرنسية ثم أخذ نظام الامتيازات ينتشر بشكل ملحوظ بعد عام ١٨٣٠ في فرنسا كما إمتد ليشمل أسبانيا وإيطاليا وألمانيا [١].

ويعد أول وأشهر مشروعات B.O.T في العالم هو مشروع قناة السويس الذي تم بموجب عقد أبرم سنة ١٨٥٤ بين الحكومة المصرية من جهة والشركة العالمية لقناة السويس البحرية التي يرأسها الفرنسي "فرديناند ديليسبس" من جهة أخرى، وقد تم إفتتاح القناة في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٨٦٩، وكانت مدة الامتياز ٩٩ سنة إلا أنه تم إنهاء إمتياز شركة قناة السويس قبل إنتهاء مدة الامتياز بنحو ثلاث عشرة سنة وذلك في عام ١٩٥٦ وهو ما أطلق عليه تأميم

(١) د/جمال الدين نصار: تنفيذ البنية الأساسية بإستخدام نظام البوت، ٢٠٠٠، ص ١٠.
محمد أبو العينين: إنتشار الإتجاه إلى إقامة مشروعات البنية الأساسية في الدول النامية عن طريق نظام البوت B.O.T بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي عن مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية (البوت)ومقومات نجاحها في مصر، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، القاهرة ١٤-١٦ نوفمبر ١٩٩٩، ص ٣.
راجع : د/ محمد متولي: التنظيم التشريعي لعقود والتشغيل والتمويل B.O.T بحث منشور في كتاب إدارة مشروعات البنية الساسية بإستخدام نظام البناء والتشغيل والتمويل B.O.T تحرير محمد متولي - الجزء الأول - ٢٠٠١، ص ٥.

قناة السويس [١] ويتم تنفيذ تلك المشروعات عن طريق حزمة من التعاقدات المختلفة والمتعددة الأطراف وهذا يقودنا إلى القاء الضوء على عناصر عقود البوت.

المطلب الثانى

عناصرعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية

عقود البوت مثل العقود الإدارية الأخرى لها العديد من الأطراف منها الإدارة مانحة الإمتياز والتي تتمثل في الحكومة أو إحدى وحداتها الإدارية والطرف الثاني المتعاقد مع الإدارة والتي تتمثل في شركة المشروع، والطرف الثالث هو محل عقد الامتياز الذي يتمثل في المنشأة أو المرفق الذي تقوم به شركة المشروع الممنوح له الإمتياز نظير المقابل النقدي الذي تقدمه الدولة ممثلة في الإدارة مانحة الامتياز لشركة المشروع [٢].وعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية يعتبر في حقيقته مجموعة من العقود المركبة أي: أن العقد يتضمن في داخله حزمة من التعاقدات المختلفة والمتعددة الأطراف، وحتى يمكن التعرف على طبيعته القانونية فإننا سوف نتناول أطراف هذا العقد، فمن اطراف عقد البوت شركة المشروع، الجهة الإدارية، الأطراف الأصليون، الاطراف التابعون[٣].

(١) د/محمد محمد بدران: نحو آفاق جديدة للخصخصة – مذكرات لطلبة دبلوم العلوم الإدارية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص٣.

(٢) د/سعد ماجد جاسم الغندى: عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية عقود البوت في القانون الكويتي، كلية الحقوق – جامعة عين شمس، رسالة دكتواره، ٢٠١٧، ص ٢٠٦.

(٣) د/ جابر جاد نصار: عقود البوت B.O.T والتطور الحديث لعقد الإلتزام، دراسة نقدية للنظرية التقليدية لعقد الإلتزام، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٤١.

العنصر الأول: شركة المشروع:

شركة المشروع هي تلك المنشأة التي يشكلها المستثمر الخاص لتنفيذ وتمويل وتشغيل المرفق طيلة فترة الترخيص فهي صاحبة الامتياز لذلك المشروع.

شركة المشروع في عقد البوت، هي دائماً شخص من أشخاص القانون الخاص، والغالب أن يكون شركة، نظراً لضخامة الإستثمارات في هذا المجال، والغالب في الدول النامية أن يكون المستثمر أجنبياً، وقد يكون وطنياً، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية التي تتمتع بوفرة مالية. ومن الناحية العملية تأخذ شركة المشروع شكل المساهمة، نظراً لكون مسئولية الشركاء المساهمين في هذه الشركات مسئولية محدودة بقدر مساهمتهم، وهو ما لا يتحقق في الأشكال الأخرى، حيث يوجد على الأقل شريك أو أكثر تكون مسئوليتهم مسئولية تضامنية غير محدودة عن ديون الشركة، وهذا يعني بأن شركة المشروع هي الشركة التي تلتزم في إطار عقود البوت بأن تبنى وتشغل ثم تنقل ملكية المرفق إلى الجهة الإدارية، ويتم ذلك من خلال سلسلة من العقود التي تبرم بين شركة المشروع والآخرين [1].

يمر تكوين شركة المشروع من الناحية العملية بمرحلتين؛ الأولى: مرحلة ما قبل رسو العطاء عند الدعوة لتقديم العطاءات من قبل الدولة، حيث تتجمع عدة شركات من تخصصات مختلفة، وتكون فيما بينها تكتلا أو إتحاداً، يتقدم بعطاء

(١) د/يوسف ناصر حمد جزاع الظفيرى، تسوية المنازعات الناشئة عن عقود البوت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١١، ص ١٦.

واحد مستقل؛ ويطلق على هذا التكتل اصطلاح " الكرنسورتيوم" وهو يعتبر وفقاً للراي الغالب بمثابة شركة فعلية.وينظم هذا الكرنسورتيوم العلاقة بين أعضائه ويحدد دور كل منهم في إعداد العطاء ومستنداته، ومسؤوليته في هذاالشأن، كما يبين كيفية إتخاذ القرارات، وشكل شركة المشروع وراس مالها في حالة رسو العطاء على الكونسورتيوم. وتنفيذاً لذلك تلجأ شركة المشروع للدخول في اتفاقات شراكة، بهدف أن تكون لديها القدرة على مواجهة تكاليف وأعباء المشروع وتوزيع المخاطر بين إتحاد تلك الشركات، ويضم الكونسرتيوم مقاولي تشييد وموردي المواد الخام والآلات وكذلك متعهدي تشغيل وصيانة المشروع، كما يضم كذلك مستثمرين محليين ذوي خبرة طويلة في العمل المحلي وكيفية التعامل مع جهة الإدارة، وقد تشترط الحكومة وجود مستثمر محلي ضمن أعضاء الكونسرتيوم، وأيضاً قد يضم مؤسسات تمويلية.

ويجب على الدولة عند إبرام عقد البوت أن تتحقق من نوع الشركة وقيدها في السجل التجاري، ومكان التأسيس والقانون الذي تحتكم إليه، والإطلاع على النظام الأساسي للشركة والسلطة التي يتمتع بها من يمثلها لضمان صحة العقد [1].

وشركة المشروع هي الشركة التي تتولى تصميم وبناء وتشغيل وإدارة المشروع وإقامته بالشكل الذي تم الاتفاق عليه، وتقوم قبل ذلك بالعديد من المفاوضات على النحو التالي:

(١) د/ عبد الرحمن حامد، المبادئ الحاكمة لإنقضاء عقود ال BOT وتسوية المنازعات الناشئة عنها، جامعة عين شمس، كليةالحقوق، رسالة دكتوراه، ٢٠١٩، ص ٥٠ .

- التفاوض مع الحكومة للحصول على الامتياز وحق الإنتفاع ووضع الشروط والضوابط الخاصة به وإصدار التراخيص والتصاريح وتحديد الحقوق والواجبات بصورة دقيقة.
- التفاوض مع المقاولين الذين يسند لهم إقامة وإنشاء وإبرام عقود التشييد الخاص به، وتحديد كافة الجوانب الفنية والمالية للمشروع مع وضع البرنامج التنفيذي وتوقيته.
- التفاوض مع الموردين لتوريد الآلات والمعدات ومستلزمات التشغيل والاحتياجات المختلفة اللازمة للمشروع وإبرام العقود الخاصة بها.
- التفاوض مع خبراء أو شركات متخصصة في تشغيل وإدارة المشروع وعمليات الصيانة اللازمة والمحافظة عليه.
- التفاوض مع البنوك الممولة والحصول على القروض والتسهيلات المختلفة منهم وإبرام العقود الخاصة بذلك. والتفاوض مع شركات التأمين ومؤسسات الضمان للحصول على الضمانات ووثائق التأمين المختلفة اللازمة لتغطية المشروع من المخاطر المختلفة [١].

ويرى الباحث بأنه يجب تحري الدقة فى تناول محل العقد وهو شركة المشروع وذلك من خلال الرسم الدقيق لهذا المشروع وتكلفته والتزامات المتعاقد مع الإدارة والتزامات الإدارة والمدة التي يصل إليها عقد الامتياز، حيث إن الدقة في هذه الأمور تحد من حدوث منازعات عقدية بين المتعاقد وجهة الإدارة.

(١) د/ أحمد سلامة بدر: العقود الإدارية وعقد البوت، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م، ص ٢٧٣، ص٣٧٤.

العنصر الثاني: الجهة الإدارية:

تقوم الدولة بإبرام عقود البوت مع القطاع الخاص أو جهات أخرى لإنشاء أو تطوير المرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية كالمطارات، والموانئ، والاتصالات، والكهرباء.. الخ على أن تتحمل الجهة المنفذة للمشروع (شركة المشروع) وحدها عبء تمويل هذه المشاريع والمرافق كما يتحمل المخاطر الاقتصادية المترتبة على تلك المشاريع، وبموجب هذه العقود يستغل المستثمر المشروع أو المرفق مدة معينة تصل أحياناً إلى تسع وتسعين عاماً وبعد إنتهاء مدة التعاقد يلتزم مستثمر المشروع بتسليم المرفق العام إلى الدولة [١].

والجهة الإدارية هي: الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها ومفهوم الإدارة التي ستكون طرفا في العقد الإداري يشمل الأشخاص المعنوية العامة، وهي إما أشخاص إقليمية أي تحدد على أساس إقليمي كالدولة والمحافظات والمراكز والمدن والأحياء وإما أشخاص مرفقية تحدد على أساس ممارسة نوع معين من النشاط مثل الهيئات العامة ، وإما اشخاص عامة مهنية كالنقابات ، والتي اعترف لها القضاء الإداري سواء في فرنسا أم في مصر أم فى المملكة العربية السعودية بالشخصية المعنوية.

(١) مدلول حشاش الظفيري، الأسس القانونية لعقود البوت B.O.T في ظل كل من القانون الأردني والقانون الكويتي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠٧، ص ١.

آلية تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال عقد البوت BOT كعقد شراكة بين القطاعين :

يعتبر عقد BOT من أهم عقود الشراكة الملائمة لتمويل مشاريع البنية التحتيه وتتدخل فيه أطراف كثيرة، والطرفان الأساسيان هما القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص. ويمكن تصنيف الأطراف المشتركة فى عقود البوت BOT لتمويل مشاريع البنية التحتية إلى أصلية وتابعة.

الاطراف الأصليون فى عقود البوت:

يتمثل الاطراف الأصليون فى كل من الدولة المضيفة والشركةالمنفذة للمشروع حيث تنشأ العلاقة التعاقدية فى مشروعات البوت بين الدولة وشركة المشروع، ويترتب على الدولة المضيفة تقديم أرض المشروع، وهي محل إقامة المشروع أو المكان الذي سيقام عليه كما تقدم حق الامتياز، الذي بموجبه تنتفع الشركة بالأرض المقدمة من الدولة وتبدأ فى تنفيذ المشروع وبنائه وتشغيله وإدارته وتقدم الضمانات التشريعية والقانونية لحماية ورعاية الاستثمار.

الشركة المنفذة للمشروع " صاحبة الامتياز"

هى الشركة التي تقوم بتمويل وبناء وتشييد وتشغيل وإدارة المشروع حسب الاتفاق المبرم مع الدولة صاحبة المشروع وتلتزم هذه الشركة بجوانب كثيرة عند اتخاذها قرار الاستثمار بنظامBOT وتمويل مشروعات البنية الأساسية التى تكلف نفقات مالية باهظة ويتمثل دورها فى القيام بعمليات الاقتراض وإبرام العقود مع الأطراف المعنية مثل الحكومة ومقاولى الأعمال الهندسية والبناء وموردى المعدات وشركة التشغيل والصيانة.

الأطراف التابعون فى عقود البوت:

بالإضافة إلى تلك الأطراف الرئيسية هناك جهات أخرى متداخلة كالمقاول وهو الشركة أو مجموعة الشركات تسند إليها أعمال التشييد وبناء المرافق ويربطها بشركة المشروع عقد المقاولة الأساسى، ويتخذ عادة شكل تسليم المفتاح وهناك ما اصطلح على تسميته بالمشغل **Operator** وهي الشركة التي تتولى مسؤولية التشغيل التجارى للمشروع وإدارته فضلاً عن مجموعة المستشارين فى مختلف التخصصات التمويلية والتشريعية والهندسية وشركات التأمين ومجموعة الموردين.

المراحل العملية لتمويل مشريع البنية التحتية من خلال عقد البوت BOT

عملية تمويل مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص بواسطة عقد البوت B.O.T تمر بعدة مراحل:

- تحديد مشاريع البنية التحتية التى ترغب الدولة فى بنائها أو تحديثها وتدعو الشركات المختلفة لتنفيذها عن طريق عقد البوت.
- تقديم العرض من طرف مجموعة أو عدة مجموعات يمثلها المقاول الرئيسى وتضم شركات هندسية واستشارية وقانونية وشركات تشغيل، ويحتوي العرض التصاميم الهندسية للمشروع والدراسات المالية والخطة التشغيلية والتسهيلات المطلوبة من الحكومة والضمانات التى يجب أن تقدمها الحكومة أهمها : تحويل إيرادات المشروع للخارج وحماية الشركات من المخاطر والتقلبات السياسية المختلفة كما يتضمن العرض مدة الامتياز المطلوب للمشروع.

- تقوم الحكومة بدراسة العروض المقدمة من قبل مكاتب متخصصة تابعة للدولة ثم يتم التفاوض بين الحكومة والمجموعة أوالمجموعات على البنود المحددة للمشروع وعند الاتفاق يتم أخذ الموافقة الرسمية من قبل الجهات ذات الاختصاص فى الدولة ثم التوقيع.
- المجموعة القائمة بالمشروع قد تضم شريكاً محلياً، وتكون الشركة المتعهدة والمالكة للمشروع، وغالباً ما يملك الشركاء نحو ٣٠-١٠% من حقوق الملكية.
- تحصل الشركة عن طريق البنوك الاستثمارية على باقي التمويل اللازم للمشروع، وتكون في شكل حصص ملكية للمستثمرين أو قروض غالباً ما تكون قروضاً طويلة الأجل ويمكن الحصول على قروض قصيرة الأجل من البنوك التجارية. وبعد الانتهاء من بناء وتنفيذ المشروع تقوم شركات التشغيل بإدارة وصيانة المشروع وتقوم شركات التشغيل بتحصيل إيرادات المشروع من المستخدمين له واستقطاع تكاليف الصيانة والإدارة وتحويل بقية الإيرادات للشركة التي تقوم بدفع التزاماتها المالية للمقرضين وتوزيع الباقى على المستثمرين والمساهمين فى الشركة.

والخلاصة أن تطبيق عقود البوتB.O.T يؤدى إلى مشاركة القطاع الخاص (شركة المشروع) وهي عبارة عن أكثر من شريك يقومون بإنشاء مشروعات البنية التحتية للدولة، لذلك عند إبرام تلك العقود صياغتها بعناية من الناحية القانونية للحفاظ على مقدرات الدولة المضيفة، وهذا يقودنا إلى القاء الضوء على الطبيعة القانونية لتلك العقود.

المبحث الثانى

الطبيعة القانونية لعقود B.O.T وأساسها القانوني في المملكة

التكييف القانوني لأي نوع من العقود يكون بإسناده إلى نظام قانوني معين، يحكمه ويحدد طبيعة الحقوق والالتزامات الناشئة عنه والقانون الذي يحكمه، وكذلك النظام القضائي المختص بنظر المنازعات الناشئة عن هذا العقد.

عند إبرام عقد البوت بين طرفين كلاهما من أشخاص القانون الخاص، ومن هذا الجانب سوف يعد عقداً من عقود القانون الخاص، ويخضع لأحكام القانون المدني أو القانون التجاري. لكن تثور المشكلة في عقود البوت في أن الدولة أو إحدى الجهات الإدارية التابعة لها هي طرف من أطراف عقد البوت وفي المقابل نجد المستثمر المحلي أو الأجنبي، لذلك فإن مسألة تحديد الطبيعة القانونية للعقود المبرمة بين الدولة وأشخاص القانون الخاص، قد أثارت العديد من المشكلات القانونية. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تساوي طرفي العقد في المراكز القانونية، فالدولة بمالها من سلطة وقوة طرف في العقد من أشخاص القانون العام، والمستثمر المحلي أو الأجنبي طرف آخر، وهو من أشخاص القانون الخاص [١].

ومسألة التكافؤ في المراكز الاقتصادية بين الدولة كطرف في هذا النوع من العقود بمالها من إمكانات إقتصادية ضعيفة في مواجهة شركات اقتصادية عملاقة، تثير صعوبات في تكييف هذا النوع من العقود، والدولة في إطار سعيها لجذب

(١) د/ عبد الرحمن حامد، المبادئ الحاكمة لإنقضاء عقود ال BOT وتسوية المنازعات الناشئة عنها، جامعة عين شمس، كليةالحقوق، رسالة دكتوراه، ٢٠١٩، ص ٧٩.

الاستثمارات الأجنبية للعمل في مثل هذه المشروعات، قد تقدم بعض التنازلات والحوافز للمستثمر الأجنبي، وهو ما فعله المشرع المصري في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧؛ ولذلك، وفي ضوء تلك الظروف السابقة نجد أن هذه العقود تبرم في ظل ظروف مختلفة من حيث النظم القانونية والمدنية والتجارية والدولية، وكذلك النظم الإدارية، الأمر الذي يضفي الطابع الخاص للتكييف القانوني لهذه العقود (١).

(١) د/ عبد الفتاح بيومي حجازي، عقود البوت BOT ف يالقانون المقارن، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٧، ص ٧٩.

المطلب الأول

الطبيعة القانونية لعقود B.O.T في المملكة

غالبية فقهاء القانون الإداري يرون أن عقود البوت B.O.T هي عقود إدارية، وذلك للأسباب الآتية:

١ــ عقود البوت هي امتداد لعقد الامتياز.

٢ــ جهة الإدارة طرف في العقد.

٣ ــ أن العقد يتعلق بإنشاء مرفق عام.

٤ــ أن عقود البوت تتضمن شروطاً إستثنائية غير مألوفة في القانون الخاص[١].

ويترتب على هذا الرأي خضوع العقد لمراجعة القضاء الإداري في الدولة المضيفة، وذلك متى زادت قيمة العقد عن مبلغ مالي معين، مع ضرورة إتباع الإجراءات الخاصة بالمناقصات والمزايدات المسبقة في التعاقدات الحكومية. وهذا الاتجاه يستند على عنصرين.

الأول: عقود البوت صورة حديثة من عقود التزام المرافق العامة:

يرى هذا الجانب الفقهي أن عقود البوت BOT هي الصورة الحديثة من عقود معروفة في فرنسا منذ القرن الثامن عشر مثل إمتياز شركة المياه وقد

(١) راجع د/ نبيل أحمد سعيد، الطبيعة القانونية لعقد الامتياز الدولي دراسة مقارنة حول عقود الدولة مع شركات الاستثمار الأجنبية، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ١٧٦

راجع – د/ جيهان حسن سيد أحمد، عقود البوت وكيفية فض المنازعات الناشئة عنها، دار النهضة العربية ٢٠٠٢، ص ١٣.

– د/ جيهان حسن سيد أحمد، دور السلطة التشريعية في الرقابة على الأموال العامة، دار النهضة العربية ٢٠٠١، ص ٢٨٤ وما بعدها.

عرفت في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهو إمتياز الشركة العالمية لقناة السويس.وهذا العقد المسمى بعقد BOT، تواترت أحكام مجلس الدولة المصري على تفصيل أحكامه من أن "التزام المرافق العامة ليس إلا عقداً إدارياً يتعهد أحد الأفراد أو الشركات بمقتضاه بالقيام على نفقته وتحت مسئوليته المالية بتكليف من الدولة أو وحداتها الإدارية وطبقاً للشروط التي توضع له، بأداء خدمة عامة للجمهور، وذلك مقابل التصريح له باستغلال المشروع لمدة محددة من الزمن وإستيلائه على الارباح(١).

وإذا كان عقد امتياز المرافق العامة حسب المفهوم السابق من العقود الإدارية بطبيعتها فإن عقود الـ B.O.T هي كذلك من العقود الإدارية؛ لأن عقد البوت استجمع كل أركان العقد الإداري ، وأن استقر القضاء الإداري على " يعد العقد إدارياً متى كان أحد طرفيه شخصاً معنوياً عاماً، ومتصلاً بمرفق عام، ومتضمناً شروط إستثنائية غير مألوفة في نظام القانون الخاص، فإن تضمن العقد هذه الشروط مجتمعه كان عقداً إدارياً، ومن ثم يختص بنظره القاضي الإداري"(٢).

---

(١) حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٤٦ لسنة ٨ق – الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٥ – مجموعة الأحكام، جـ ١٠، ص ٢٥٩.

(٢) راجع في ذلك حكم الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٦ق – جلسة ١٩٦٢/٣/٣ – ص ٧، مجموعة الأحكام، ص ص٥٢٧ – الطعن رقم ٣٧٠٧ لسنة ٣٣ق – جلسة ١٩٩٣/٢/٩ – الطعن رقم ٣١٢٨ لسنة ٣٥ق – جلسة ١٩٩٥/١/٢٤ – مشار إليه لدي د/ حمدي يسين عكاشة – العقود الإدارية في التطبيق العملي – منشأة المعارف بالإسكندرية – ١٩٩٨ – ص ٦٧.

ويرى جانب من الفقه أن عقد امتياز أو التزام المرافق العامة يعد من أهم العقود الإدارية وهو عقد إداري بطبيعته، ومن ثم يصبح عقد ال، B.O.T في كل الأحوال عقدًا إدارياً متى كانت الإدارة طرفاً فيه، واتصل بنشاط مرفق عام، والصورة التقليدية لعقد الالتزام تعتبر أسلوباً لإدارة المرافق العامة، وعندما ترى الدولة لأسباب كثيرة أن تتخلى عن إدارة المرفق وتعهد به إلى الملتزم، فإن هذا لا يمنع أن يقوم الملتزم بإنشاء المرفق وتشغيله مدة العقد تم إعادته مرة أخرى إلى الجهة الإدارية [1].

الثاني: توافر معايير العقود الإدارية فى عقود البوت B.O.T:

يرى أنصار هذا الراي أن الطبيعة الإدارية لعقود البوت ليست محلا للشك، ذلك أنه يتوافر فيها كافة المعايير والشروط التي تميز العقد الإداري عن عقود القانون الخاص [2].

وتتخلص هذه العناصر في أن يكون أحد طرفي العقد من أشخاص القانون العام، وأن يتصل العقد بمرفق عام، وأن يتضمن العقد شروطاً استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص.

فضلاً عن أنه بإعمال هذه الشروط والمعايير على عقود ال B.O. T يتبين توافرها جميعاً لا سيما الشرطان الأول والثاني، لم يجادل أحد في توافرهما حتى من ينكر الطبيعة الإدارية لتلك العقود. وفيما يتعلق بالشرط الثالث فهو متوافر لأن

(١) د/ جابر جاد نصار، عقودالبوت والتطور الحديث لعقد الالتزام، مرجع سابق ص ٥٣ – ٥٤.

(٢) راجع في ذلك د/ عمرو علي جمال الدين – بعض الأبعاد القانونية لمشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية – بحث مقدم إلى الدورة التدريبية التي تنظمها وزارة المالية بالإشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة من ٢٠-٢٤ يناير ٢٠٢٢، ص ٦٨.

هذ العقود منحت جهة الإدارة الحق في التدخل لأجل تعديل بعض النواحي التنظيمية بناء على إرادتها، ودون موافقة المتعاقد معها، وذلك إعمالاً لمقتضيات المصلحة العامة على أن يحفظ حق المتعاقد في الحصول على تعويض متى كان له مقتضى [1]. وإضافة إلى ما تقدم فإنه "حين تعهد جهة الإدارة لفرد أو شركة بإدارة وتشغيل مرفق عام، ومن باب أولي إنشائه فإن ذلك يعد أمراً إستثنائياً يثبت به للعقد صفته الإدارية". وهو ما يجعل الطبيعة الإدارية لهذه العقود ثابتة دون جدال ، وهو الأمر الذي ينطبق تماماً على المملكة العربية السعودية كونها أحد دول العالم.

الطبيعة الإدارية لعقود البوت لا تتعارض مع تشجيع الاستثمار فى العقد:

يرى هذا الجانب الفقهي أن الهدف من عقود البوت هو تشجيع الشركات الكبرى ذات الطابع الدولي، والتي لها خبرة طويلة في اقامة وتنفيذ مشروعات البنية التحتية من خلال عقد البوت وتأتي للدولة المتعاقدة وتستثمر فيها، ولا تدخر الدولة جهداً في طمأنة المستثمرين وتهيئة المناخ القانوني لذلك [2]. ولتحقيق هذا الغرض فإنها تتوسع في الشروط التعاقدية التي لا يجوز نقضها أو تعديلها إلا بإتفاق الطرفين، في مقابل التخفيف من الشروط اللائحية وهي شروط

(١) عبد الفتاح بيومى حجازى: عقود البوتB.O.T فى القانون المقارن، مرجع سابق ، راجع جابر جاد، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٢) أحمد شرف الدين: عقود مشروعات البنية الأساسية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T – بحث مقدم إلى الدورة المتقدمة الرابعة لإعداد المحكم التي نظمها مركز تحكيم حقوق عين شمس – مايو ٢٠٠١ – ص وما بعدها – د/ جابر نصار، مرجع سابق ص ٨٠ وما بعدها – عمرو حسبو، مرجع سابق، ص ١٦١ وما بعدها.

يجوز للجهة المتعاقدة تعديلها دون الحاجة إلى موافقة الدولة. حيث إن العقد في مجمله يحافظ على المصالح المشروعة للمستثمرين، ولا يهدر مقتضيات المصلحة العامة للدولة في ذات الوقت [١].

المطلب الثانى

الأساس القانوني لعقود B.O.T في المملكة

الأساس القانونى لعقود البوت الدعامة الرئيسية التى تضمن نجاحها، ونظراً لأهمية عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية يتطلب الأمر بيان مشروعية هذة العقود، وتوضيح الأساس القانوني الذي تستند الية، والذي يضمن لها التنظيم الدقيق حفاظاً على مقدرات الدولة، والمساهمة فى تقوية دعائم البنية الاساسية وتطوير المرافق العامة، وبما يضمن سير هذه المرافق بانتظام لخدمة الأفراد وتحقيقا للمصلحة العامة.

بناءً على التوجه السائد فى جميع الدول للأخذ بنظام هذه العقود وقيام المملكة العربية السعودية بمشاركة القطاع الخاص وإعطائه بعض الامتياز لتنفيذ بعض المشروعات فى معظم مشروعات الخدمات البلدية والبنية التحتيه بصفة عامة فى المملكة، كان من الواجب صدور نظام يصادق على كل امتياز يتعلق باستثمار أو بمشروعات البنية التحتية أو المرافق العامة. وبالتالى فإن أي: عقد بإسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية يبرم في المملكة العربية السعودية لاستغلال أى من المرافق العامة لابد أن يصادق علية بمرسوم ملكي حتى يكون نافذاً. مثل مشاركة القطاع الخاص مع شركة الكهرباء السعودية فى إنشاء محطات كهرباء

(١) ماهر محمد حامد، مرجع سابق، ص ١٥٨.

وتشغيليها والقيام بأعمال الصيانة وفقاً لنظام BOT وأيضا قامت المملكة بعد تفعيل القرار رقم (٢٧/٢) لسنة ٢٠٠٦ بوضع قواعد منظمة لإسهامات القطاع الخاص فى تطوير قطاع المياة والصرف الصحى [١]. وقامت المملكة أيضاً بإسناد عملية تحلية المياة بمنطقة جدة لشركة (JSC) اليابانية، وقد نجحت الشركة فى توفير الخدمة من المياة المحلاة لعدد ٢,٥ مليون شخص يمكنهم الاستفادة من المياه التى تم إنتاجها ، كما قامت السعودية فى عام ٢٠٠٧ بإبرام اتفاقية مع دولة ماليزيا تم بموجبها توسعة ميناء جدة لزيادة قدرته على التعامل مع السفن الكبيرة والعديد من الحاويات ليصل إلى نحو ١,٥ مليون حاوية تضاف إلى القدرة الحالية والبالغة نحو ٤ مليون حاوية، وعلى أن يتم التعاقد وفقاً لعقود BOT لذا على المشرع السعودى وضع نظام للأخذ بنظام عقود البوت لتخفيف العبء على الموازنة العامة فى الدولة. وبما يتماشي مع الاتجاه العالمى الذي يأخذ بهذه الصيغة من العقود، حيث تتميز عقود البوت بالكثير من المميزات التي تجعلها متفردة عن غيرها من العقود.

ويمكن تناول خصوصية هذه العقود فيما يلي:

١- يقام عقود البوت على أساس أن العقد شريعة المتعاقدين:

العقد المبرم بين شركة المشروع والدولة لا يتم تعديله إلا بإتفاق الطرفين حيث تقف الدولة على قدم المساواة مع المتعاقد معها الذي يكون في غالب الأحوال طرفاً أجنبياً لا تستطيع الدولة أن تتذرع في مواجهته بفكرة السيادة أو

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط، إنجازات الخطة الثامنة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨. ص ٢٩٨.

سلطات إستثنائية إلا بقدر ما هو متفق عليه في بنود ونصوص عقد البوت [١].

٢-اختلاف أهداف عقود البوت عن غيرها من العقود:

أهم ما يميز عقود الـ B.O.T (البناء والتشغيل والتملك ونقل الملكية) أنها تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف، لعل أهمها من وجهة نظر الحكومات المتعاقدة توفر رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، وتوفير النقد الأجنبي، اكتساب تكنولوجيا حديثة سواء في الإنشاء والتشغيل والإدارة، وتفرغ الدولة لواجباتها الأساسية، مثل الدفاع والصحة، والتعليم، والأمن، والقضاء، وأخيراً مساهمة القطاع الخاص في تخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة.

كما تتمتع عقود البوت "البناء والاستغلال ونقل الملكية" بمجموعة من الخصائص القانونية نذكر أهمها:

١- إبرام عقد البوت بين الدولة أو أحد أجهزتها وطرف خاص:

- تبرم عقود البوت B.O.T بين طرفين، أولهما: الدولة أو أحد أجهزتها الإدارية وثانيها طرف أخر قد يكون شخصًا طبيعيًا، أو شركة، أو مجموعة شركات وطنيه، أو أجنبية خاصة وأن عقود البوت ظهرت بوصفها وسيلة لتمويل المشروعات العامة ، وهي وسيلة مهمة تساعد على انتعاش الاقتصاد متى تضمنت الشروط التي تحافظ على المصلحة العامة للدولة

(١) د/عصمت عبدالله الشيخ، التحكيم في العقود الإدارية ذات الطابع الدولي، دار النهضة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠م، ص ٨٧.

المضيفة [1].

٢- إنشاء مرافق عامة لتقديم خدمات ذات نفع عام:

كان تشييد المرافق العامة مثل مرافق الطرق ومياه الشرب الكهربا والمطارات والموانئ والاتصالات والانفاق، واستغلالها واستفادة جمهور المنتفعين بها أمراً قاصراً على الدولة ولم يكن مسموحاً للقطاع الخاص القيام بهذه المهمة.

وبداية من عام ١٩٨٥ تقريباً سمح الكثير من البلدان للقطاع الخاص القيام بمهام تشييد واستغلال المرافق العامة بنظام عقود B.O.T مع إحاطة هذا النظام بمجموعة من الشروط والضوابط، سواء قبل التعاقد أو عند إبرامه، أو في مرحلة التشييد من خلال المراقبة والإشراف أو أثناء استغلال المرفق بواسطة شركة المشروع.

٣- إشراف ورقابة الدولة على المرفق طوال مرحلتي التشييد والاستغلال:

الجهة الإدارية المتعاقدة من حقها القيام بمهمة الإشراف والرقابة على شركة المشروع أثناء قيامها بمهمة البناء والتشييد للمرفق موضوع التعاقد، للتأكد من التنفيذ وفقاً للمواصفات الفنية والهندسية المتفق عليها بعقد البوت، كما يحق لها أيضاً الإشراف والرقابة على شركة المشروع طوال مرحلة تشغيل المرفق وذلك للتأكد من قيام شركة المشروع من بيع خدمات المرفق للجمهور بالأسعار المتفق عليها وبالجودة المتفق عليها وذلك في الحالات التي تتولى شركة

(١) حسين جابر عبدالعظيم: الاتجاهات الحديثة فى عقود الالتزام وتطبيقاتها على عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (البوت)، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة اسيوط، ٢٠٠٦، ص ٩٦.

المشروع تقديم الخدمة للجمهور مباشرة، ويرجع السبب في ذلك أن شركة المشروع تنوب عن الجهة الإدارية في تقديم خدمة المرفق للجمهور وبالتالي فإن هذا الحق تكتسبه الجهة الإدارية المتعاقدة من أجل حماية مصالح المواطنين والحفاظ على المصلحة العامة للدولة.

٤ـ ملكية الجهة الإدارية المتعاقدة للمرفق طوال مدة العقد:

الجهة الإدارية هي الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها (الأشخاص المعنوية العامة، مثل المناطق والمحافظات والبلديات والمدن والأحياء وإما أشخاص مرفقية مثل الهيئات العامة) وجهة الإدارة هي التي تمنح الأرض لشركة المشروع فهي المالك الأصلي وهي المعنىية بالإشراف على المشروع طوال مدة العقد لضمان عدم التلاعب وكذا الحفاظ على حقوق المنتفعين عن الخدمات المقدمة لهم وضمان استلام المشروع محل العقد في نهاية المدة بحالة جيدة ويحق لها أيضاً التدخل عند حدوث ظروف طارئة أو قهرية مع تعويض الطرف الثاني شركة المشروع إذا تطلب الأمر ذلك وأيضا للجهة الإدارية المتعاقدة صلاحية تعديل العقد بإرادتها المنفردة، وذلك بزيادة أو إنقاص إلتزامات شركة المشروع وفقاً لمقتضات المصلحة العامة.مما يعني أن ملكية شركة المشروع للأرض محل عقد البوت هي ملكية محددة ومرتبطة بمدة العقد وفقاً لما هو مثبت في العقد.والدولة بما لها من سلطة وإرادة هي المالك الأصلي للأرض والمشروع المقام عليها فهي تمنح الأرض للمستثمر فضلاً عن بعض الحوافز الأخرى وتشرف طوال مدة العقد على جميع المراحل من البناء وتشغيل المشروع طول فترة العقد ثم تسترد الدولة الأرض وما عليها بنهاية مدة العقد.

المبحث الثالث

الآثارالاقتصادية والمالية لعقود B.O.T في المملكةالعربية السعودية

عقد البوت B.O.T هو أحد أنواع العقود التجارية في السعودية.وقد إرتبط إنتشار هذا النوع من العقود مع إتجاه الدولة نحو الخصخصة لوحدات القطاع العام والحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وضرورة تطبيق آليات جديدة لتنشيط استثمارات القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية ، ويعتبر نظام البوت B.O.T أهم هذه الآليات التي وجدت قبولاً وتأييداً ومساندة من قبل البنك الدولي كاستراتيجية لزيادة الكفاءة من ناحية وخفض الأعباء عن الموازنة العامة، ودعم وتنمية القطاع الخاص من ناحية أخرى. (١).

إن هذه العقود إنما يرجع ظهورها (عقود B.O. T) أساساً إلى فكرة اقتصادية باعتبارها آلية من آليات تمويل مشروعات البنية الأساسية" (٢). على أن اللجوء إليها في إقامة مشروعات البنية الأساسية لا يرتبط بالدول النامية التي تعاني من اضطراب في الموازنة العامة وإنما هو أيضاً وسيلة تلجأ إليها كافة دول العالم على حد سواء نظراً لمزاياه الاقتصادية الكثيرة؛ وتتمثل هذه المزايا في

(١) رشدي صالح عبد الفتاح، إدارة مشروعات البنية الأساسية بإستخدام نظام البناء – والتشغيل – التمويل، تحرير محمد متولي – ٢٠٠١ – ص ١٢٣.

(٢) سامي عبدالباقي أبو صالح: البنيان التعاقدي لمشروعات الـ B.O.T بحث مقدم إلى الدورة التدريبية بمركز البحوث صالح: دور البنوك في تمويل مشروعات البنية الأساسية بنظام البوت B.O.T بحث والدراسات الإدارية – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – ١٣ ، ١٤ أكتوبر ٢٠٠١.

توفير أساليب تمويلية جديدة لتمويل مشروعات البنية الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. كما أنه يؤدي إلى تخفيض الانفاق الحكومي ويساعد الدولة على توجيه مواردها إلى قطاعات أخرى أكثر أهمية، ولذلك فإن الكثيرين يعتبرون عقود الـ B.O.T أسلوباً ووسيلة التمويل مشروعات البنية الأساسية في الدولة.

المطلب الأول

الآثار الاقتصادية لعقود البوت B.O.T في المملكة العربية السعودية

دور التمويل الخاص في عقود البوت B.O.T:

يشكل التمويل العنصر المهم في عقود B.O.T فهو السبب الرئيسي والدافع في لجوء الدولة إلى التعاقد بنظام B.O.T حيث يقوم هذا النظام أصلاً على إستخدام التمويل من القطاع الخاص لإنشاء المشروعات الكبرى ومشروعات البنية الأساسية، وبذلك فإن نظام B.O.T يختلف عن الطرق التقليدية في التمويل، ذلك أن هذه الأخيرة تستند في ضمان سداد أصل الدين وفوائده إلى كفالة الدولة أو إلى كفالة مؤسسات خاصة، في حين أن الميزة الرئيسية لعملية تمويل أحد مشروعات B.O.T هي ارتكاز هذه العملية على المردود الناتج عن تشغيل واستثمار هذا المشروع من أجل استرداد الديون والحصول على الربح المتوقع من المشروع.

فنظام تمويل عقود B.O.T يعتمد على التمويل بضمان السداد من عائد المشروع Project Finance حيث يتم استرداد ما تم إنفاقه على المشروع من الدخل الذي يحققه هذا المشروع وليس أمام الجهات المقرضة إلا الاعتماد على التدفقات النقدية Cash flow والإيرادات الناشئة عن استغلال المشروع. إن

الأمر معقود في ضمان سداد القروض على حسن أداء المشروع من النواحي الفنية والاقتصادية بإعتبار أنه في حالة عدم كفاية التدفقات الناتجة عن تشغيل المشروع فإن المساهمين Sponsors لا يلتزمون قانوناً بسداد القرض وفوائده.

وقد اهتمت المملكة العربية السعودية بالأخذ بأشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى مشروعات البنية الأساسية، ومنح دور أكبر للقطاع الخاص المحلى والأجنبى منذ أواخر الثمانيات من القرن الماضى، وقد قامت المملكة العربية السعودية من خلال مجلس الوزراء بإصدار القرار رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٦ وتم تفعيله عام ٢٠٠٧ والذي يتضمن التوسع فى عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية بهدف تحسين الخدمات المقدمة والاهتمام بوضع الإطار التنظيمى المناسب لتلك العقود [١] وأيضاً من خلال سياسات العولمة وتزايد أهمية خدمات البنية الأساسية التى تتسم بالجودة والكفاءة حتى تبقى الدولة على ارتباطها لهذا الاقتصاد العالمى [٢].

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط إنجازات الخطة التاسعة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩، ص ١٧٢.

(٢) رفيق يونس المصرى، أعمال ندوة التعاون بين الحكومة، والقطاع الأهلى فى تمويل المشروعات الاقتصادية، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية العلوم الادارية، المملكة العربيةالسعودية، ١١-١٣ أكتوبر ١٤١٩، ص ٣٥-٣٦.

دور عقد البوت (B.O.T) فى جذب الإستثمارات الأجنبية

باعتبار عقد البوت (B.O.T) أحد الوسائل الحديثة لتمويل المشاريع المتعلقة بإنجاز المرافق العامة وضمان وضعها حيز الخدمة بأفضل شكل ، والذى تتفادى من خلاله الدولة الأعباء المالية الكبيرة لهذه المشاريع، فإن الهدف الرئيسى الذى تسعى الدولة لتحقيقه من خلال هذا العقد، هو جذب رؤوس الأموال إليها واستعمالها لتمويل مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة، ولهذا قامت المملكة بوضع إستراتيجية بالشراكة مع القطاع الخاص لتوجيه نحو ١٤٠ مليار دولار كاستثمارات فى قطاع الكهرباء على سبيل المثال خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢٨) لمواجهة هذا النمو فى الطلب وتحقيق متطلبات المجتمع من الطاقة، ونظراً للتكاليف الكبيرة لإقامة محطات التوليد والنقل والتوزيع، بالإضافة إلى التشغيل والصيانة فقد استلزم ذلك دخول القطاع الخاص كشريك فى عملية التنمية وذلك من خلال نظام الشراكة. (١) لذلك قامت المملكة بالعمل على جذب الاستثمارات الخاصة من خلال مشاركة القطاع الخاص مع شركة الكهرباء السعودية فى إنشاء محطات كهرباء وتشغيليها والقيام بأعمال الصيانة وفقاً لنظام BOT.

وقامت المملكة السعودية بالعمل على توفير فرص استثمارية لجذب الاستثمارات الخاصة ومنها تسهيلات ضريبية، وتخفيض الأعباء الضريبية وذلك بهدف التشجيع على إنشاء محطات من قبل القطاع الخاص، تعمل على زيادة

(1) www. Oroject Niddle East. Com/ read. Asp

الطاقة الإنتاجية لتوفير الاحتياجات المتزايدة من الكهرباء والتى تعد من أهم مشروعات البنية التحية وتعتبر المصدر الرئيسى للطاقة بالمملكة [١]

وسعياً من الدول لتقديم أفضل الخدمات العامة بأقل التكاليف، وأحد أهم الطرق لذلك هو جذب رؤءس الأموال الأجنبية من الخارج وحث أصحابها بالاستثمار الأجنبى داخل الدولة المضيفة، وما يصاحبها من نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية، وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبى المباشر ومدى أهيمة الإستثمار الأجنبى فى تحقيق التنمية الأقتصادية وعلاقتة بعقد البوت (B.O.T) والمعنون بدور الإستثمار الأجنبى عن طريق عقود البوت (B.O.T) فى تحقيق التنميةالاقتصادية.

دور عقد البوت (B.O.T) فى تحقيق التنمية الاقتصادية:

يعتبر الإستثمار عن طريق عقد البوت (B.O.T) هو إستثمار مباشر في طريق السماح للمستثمرين من خلال الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الإقتصادى فى المشروعات المختلفة- أى تأسيس شركات أو دخول شركاء فى الشركات لتحقيق عدة أهداف إقتصادية مختلفة [٢] حيث ينطبق هذا على عقد البوت (B.O.T) تماماً من حيث آلية الاستثمار في خلاله وهي: تأسيس شركة لتنفيذ المشروع، وكذا من حيث غايته وهي تحقيق جملة من الأهداف

(1) Sudki Majad, Bulid, Operatw And transfer (BOT) Project Development System in Saudi Arabia, King Fahd University Of Petroleum And Minerals College of Industrial Management January, 2005, p 11-12.

(٢) عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص ٤٩.

الإقتصادية وهو ما سوف نشير إليه فى أهمية الإستثمار الأجنبى للدولة المضيفة فى تحقيق التنمية الإقتصادية.

إن الهدف الرئيسى الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال سماحها للأجانب بالاستثمار على أراضيها هو الحرص على النهوض بإقتصادها الوطنى، وتحقيق معدلات تنمية تتماشى وحجم الأهداف الإقتصادية المخطط لها من قبل حكومتها عن طريق ما يعرف بالسياسة الإقتصادية للدولة التي ترتب آثاراً ايجابية للإستثمار الأجنبى على الدولة المضيفة فهو يحقق مجموعة من الآثار الايجابية على الصعيدين الإقتصادى والإجتماعى لهذه الدولة، وهو الأمر الذي جعل هذه الدولة تسمح بجذب الاستثمار الأجنبي، وتتمثل هذه الآثار فيما يلي: -

أولاً: - جذب رؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة:

تعاني الكثير من الدول خصوصاً الفقيرة منها قلة رؤوس الأموال الوطنية التى يمتلكها الأفراد، الأمر الذي يؤثرسلباً على وضع الإستثمارات المحلية الموجودة فيها، ذلك ما يجعل الدولة تقوم بنفسها بتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية، الأمر الذي يثقل كاهل الخزينة العمومية لها وما يصاحب ذلك من إختلالات إقتصادية، وبالتالى فإن الدولة فى سبيل سعيها إلى ضمان مصادر تمويل غير تقليدية لهذه المشاريع فإنها تقوم بإستقطاب الإستثمارات الأجنبية إليها، والتى تجلب معها رؤوس أموال هي بطبيعة الحال تساهم فى إنعاش الدورة الإقتصادية للدولة وذلك من عدة جوانب[1]، فحركة رؤوس الأموال التى تضمنها

(١) شوقى جبارى، أثر الإستثمار الأجنبى المباشر على النمو الإقتصادى دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، تحت إشراف الأستاذ السعدى رجال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربى بن مهيدى، أم البواقى، الجزائر. ٢٠١٤- ٢٠١٥- ص ٣.

الإستثمارات الأجنبية تنعش النشاط المصرفى لبنوك الدولة المضيفة، باعتبارها أن هذه الأخيرة هى الأداة القانوينة التى يتم عبرها إدخال رؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة، وتحويل الأرباح بعد ذلك وفق الضوابط المنصوص عليها فى قانون النقد والقرض بالنسبة لحركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة، وذلك وفق مجموعة من الآليات من بينها الإعتماد المستندى وذلك يسمح لبنوك الدولة المضيفة بتحصيل نسبة معينة من الرسوم جراء كل عملية لنقل الأموال من والى الدولة المضيفة،كما أن رؤوس الأموال الأجنبية تخضع لنظام الضرائب للدولة المضيفة مما يؤدى إلى زيادة الحصيلة الضريبية لهذه الأخيرة على أثر زيادة جانب الإيرادات في الخزينة العمومية لها.

ثانياً: - تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة :

ميزان المدفوعات هو "عبارة عن سجل لكافة المعاملات الإقتصادية الخارجية التى تتم بين المقيمين فى الخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة [١].

فميزان المدفوعات بذلك هو حصر للتعاملات الإقتصادية والعلاقات التجارية التى يبرمها الأشخاص المقيمون فى دولة ما، مع أشخاص خارج هذه الدولة خلال فترة معينة غالباً ما تكون سنة مالية، على أن يتم هذا الحصر ضمن سجل تقوم

(١) جمال بوستة، النظام القانونى للإستثمارات الأجنبية المباشرة فى الجزائر على ضوء إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه تحتإشراف الأستاذه الواسعة وزارة صالحى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنه١، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ٢٦.

على إعداده المصالح المختصة للدولة المضيفة. والغرض من هذا السجل هو مقارنة الأموال التي تدخل إلى الدولة المضيفة مع تلك التى تخرج منها، فإذا كانت الأولى أكبر من الثانية فإن ميزان المدفوعات بذلك يسجل فائضاً، أما فى الحالة العكسية والتى تكون فيها الأموال التى تدخل إلى الدولة المضيفة أقل من تلك التى تخرج منها يسجل ميزان المدفوعات عجزاً، ففى هذه الحالة تضطر الدولة إلى تمويل هذا العجز من خلال الخزينة العمومية مما يشكل عبئاً مالياً كبيراً عليها، يضطرها بعد ذلك إلي اللجوء إلى الإقتراض الخارجي. وتظهر أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر حيث إنه يساهم فى زيادة معدلات نمو الدخل الوطنى للدولة المضيفة، من خلال خلق قاعدة صناعية قوية داخل هذه الدولة، تؤدى إلى إنعاش ميزان المفوعات لديها، مما يجعلها غير مضطرة للجوء إلى الإقتراض الأجنبى، ويريح ذلك الخزينة العموميةمن أعباء تمويل هذا العجز [١].

ثالثاً: - خلق فرص عمل داخل الدولة والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

تعاني غالبية دول العالم من مشكل البطالة على مستويات مختلفة وبنسب متفاوته ويعد اللجوء إلى الإستثمار الأجنبى أحد الحلول للقضاء على ظاهرة البطالة، لذا تسعى الدول جاهدة إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارت الأجنبية بطرق متنوعة منها سياسة التحفيز الإستثمارى بمنح مزايا إستثمارية للمستثمرين الأجانب لإغرائهم ودفعهم إلى الإستثمار على أراضيها [٢].

(١) جمال بوستة، النظام القانونى للإستثمارات الأجنبية المباشرة فى الجزائر على ضوء إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق ، ص ٢٧.

(٢) شوقى جبارى، المرجع السابق، ص٣١.

حيث إن الإستثمار الأجنبى المباشر يؤدي حتماً إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة عن طريق خلق قاعدة صناعية وتجارية وخدمية، والتى تتطلب الأيدي العاملة لتشغيلها مع تأهيل وتدريب العمالة، وكذا المساهمة فى تحسين بيئة العمل للدولة المضيفة.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الدول التي تسعي لجذب الاستثمار الأجنبي تدرج شرط تشغيل عدد معين من العمال المواطنين كأحد الشروط اللازمة حتى يستفيد المستثمر الأجنبى من المزايا الإستثمارية المتاحة، وذلك بموجب قوانين الإستثمار الوطنية. ويترتب على زيادة فرص العمل المتاحة أثر إجتماعى غير مباشر يتمثل فى إنخفاض معدلات المشاكل والآفات الإجتماعية داخل الدولة مما يساهم فى تحقيق الإستقرار الإجتماعى فيها.

رابعاً: - إستقدام التكنولوجيا إلى الدولة المضيفة :

تفتقر دول كثيرة إلى التكنولوجيا خاصة في ظل التطور المتلاحق في هذا المجال ولا شك تعتبر التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي عاملاً ضرورياً فى عملية التنمية الإقتصادية، لذا فإن معظم هذه الدول تلجأ للإستثمار الأجنبى المباشر كوسيلة مثلى لنقل التكنولوجيا إليها، فالمستثمر الأجنبى فى سبيل السعي لنجاح مشروعه الإستثمارى على إقليم الدولة المضيفة يكون مدفوعاً إلى جلب التكنولوجيات الحديثة وتزويد مشروعه الإستثمارى بها بغية التشغيل الأمثل له، فضلاً عن أن الدولة تفرض على شركة المشروع إستيراد التكنولوجيا المتطورة من معدات وبرامج حديثة وتزويد المرفق العام محل العقد بها، كما يلزمها أيضاً تحديث هذه التكنولوجيا وفقاً للتطورات الحاصلة فى العالم فيتيح ذلك للأيدي

العاملة الوطنية الإستفادة منها وكذا الإحكتاك بالخبراء الأجانب الذين يقومون على تشغيلها، مما يكسبهم الخبرة اللازمة بعد ذلك لتشغليها لمصلحة الدولة المضيفة[1] وعليه فإن الإستثمار الأجنبى عن طريق عقود البوت (O.T.B) يعد من الوسائل المهمة للدولة للإستفادة من أحدث التكنولوجيات، دون أن تضطر إلى تحمل التكلفة الباهظة لإستيرادها.

خامساً: - دعم مساعى الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص للدولة المضيفة :

لجأت الكثير من دول العالم إلى خصخصة المرافق العمومية والمؤسسات التابعة للدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة فى ظل تغير التوجهات الإقتصادية الحديثة، حيث أصبح النظام الرأسمالى هو النظام الإقتصادى السائد فى العالم، والذي يستدعى تطبيقه تشجيع عملية الخصخصة وتحديث وتطوير النظم القانونية لهذه الدول،وتفتقر غالبية الدول إلى رؤوس الأموال التى من شأنها تدعيم عملية الخصخصة، لذلك فإن الإستثمار الأجنبى يكون أحد الخيارات المهمة لهذه الدول لتدعيمها، عن طريق جذب المستثمرين الأجانب إليها لتملك المرافق العامة المراد إدخالها في مجال الخصخصة، مما يساهم فى نجاح هذه العملية وتحقيقها للهدف المأمول من وراء الاعتماد عليها، لذا فإن الإستثنمار الأجنبى يعتبر ذا أهمبة بالغة بالنسبة للدولة المضيفة لتدعيم سياستها الإقتصادية.

(١) شوقى جبارى، المرجع السابق، ص، ٣٠-٣١.

المطلب الثاني

الأثار المالية لعقود البوت (B. O.T) في المملكة العربية السعودية.

يحقق عقد البوت (B.O.T) مجموعة من المكاسب المالية المهمة بالنسبة للدولة المتعاقدة ويعود بالإيجاب عليها من جوانب كثيرة وهي: -

١- تخفيف حدة الأعباء المالية على خزينة الدولة:

إن عقد ال (B.O.T) يفرض على شركة المشروع تمويل وتنفيذ محل العقد من حيث بناء المشروع وتجهيزه وتشغيله طوال الفترة المتفق عليها فضلاً عن أعمال الصيانة اللازمة، وبالتالي فإن هذا النوع من العقود يجنب الدولة أعباءً مالية كبيرة كانت مطلوبة منها في جانب المصروفات في الميزانية ، وأيضاً كانت من أحد العوائق على الخزينة العامة للدولة[١]، حيث كانت مهمة إنشاء المرافق العامة تقع على عاتق الدولة بصفة مباشرة من خلال تولى المؤسسات العمومية الإقتصادية لهذه المهمة أو بصفة غير مباشرة من خلال إسناد هذه المهمة إلى أحد اشخاص القانون الخاص، والذي يقوم بنباء المرفق العام وتجهيزها وتسليمها للدولة والتى يقع على عاتقها تسديد الثمن المتفق عليه فى العقد، فى حين أن عقد البوت (B.O.T) يجعل شركة المشروع تسترجع رؤوس أموالها التى تم إنفاقها لتمويل بناء وتجهيز وتشغيل وصيانة المرفق العام محل العقد عن طريق تحصيل الرسوم التى يدفعها المنتفعون من خدمات هذا المرفق العام محل العقد

(١) هاجر شماشمة: عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) وتطبيقاتة فى الجزائر،رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدى، ام البواقى الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٤٥.

طوال فترة الإستغلال التى ينص عليها العقد دون أن تدفع الدولة أى مبلغ مالى من خزينتها العمومية لشركة المشروع عند انتهاء مدة التشغيل، وتحويل هذه الأخيرة للمرفق العام إلى المصلحة المتعاقدة بإستثناء مبالغ التعويض المدفوعة بسبب تعديل الجهة المتعاقدة للعقد أثناء تنفيذه بإرادتها المنفردة إذا حدث ذلك.

وتتزايد أهمية ومكاسب عقد البوت (B.O.T) فى هذه المسألة بالتحديد إذا ما تعلق الأمر بإختيار الجهة الإدارية لشركة مشروع أجنبية لتنفيذ العقد الذي يصاحبه حركة رؤوس الأموال الواردة إلي الدولة وتتزايد الضرائب المفروضة على ذلك النشاط والتى يتم تحصيلها لفائدة الخزينة العمومية، وكذا تلك المفروضة على النشاط البنكى للبنوك التى تقوم بالعملية [1].

وبذلك فإن عقد البوت (B.O.T) يقدم دوراً إيجابياً مزدوجاً بالنسبة للخزينة العمومية، الجانب الأول أنه يجنبها تكلفة أعباء مالية ضخمة وهي أعباء تنفيذ المشروع، والجانب الثاني أنه يساهم فى زيادة الإيرادات عن طريق الضرائب والرسوم المحصلة جراء حركة رووس الأموال. ومن خلال النظر الى ميزانية المملكة فى تنفيذ مشروعات الخدمات البلدية نجد أن هناك زيادة فى الأعباء المالية للدولة فنجد أنه فى عام ٢٠١٧ تم إنفاق ٣٥١ مليار ريال على المباني والإنشاءات والخدمات البلدية والتجهيزات الأساسية والنقل وكان نصيب خدمات البلدية منها ١٠٨ مليار، وفى عام ٢٠١٨ كان إجمالي النفقات على نفس البنود السابقة ٢٦٣.٤ مليار ريال وكان نصيب الخدمات البلدية منها ٤٨.٦٠٠ مليار

(١) جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص، ص ٥٥-٥٦

(2) www.mof.gov.sa وزار المالية السعودية سنوات مختلفة

ريال، وفى عام ٢٠١٩ إجمالي النفقات ٢٧٧.٥٠٠ مليار ريال منها ٥٠ مليار للخدمات البلدية، عام ٢٠٢٠ كان إجمالي النفقات ٢٦٣ مليار ونصيب الخدمات البلدية ٤٧.٣٠٠ مليار، عام ٢٠٢١ بإجمالي نفقات ٢١٥.٣٠٠ مليار ونصيب خدمات البلدية هو مبلغ٤٧.٣٠٠ مليار ريال وأخيراً عام ٢٠٢٢ حيث أشار تقرير الميزانية للأداء الفعلي لنهاية العام المالي ٢٠٢٢ (٢) إلي أن إجمالي الإنفاق على ذات البنود المشار إليها هو٢٦٠.٢ مليار ريال ونصيب الخدمات البلدية منها ٧٥.٤٠٠ مليار ريال. وتشير الأرقام السابقة إلى أن ميزانية المملكة العربية السعودية تتحمل مبالغ كبيرة يتم إنفاقها على المباني والإنشاءات والخدمات البلدية والتجهيزات الأساسية والنقل وغالبية تلك المشروعات هي من مشروعات البنية الأساسية للدولة فإذا كان هناك توجه للتنويع الاقتصادي وفقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠ فإنه يجب زيادة الاهتمام ووضع نظام لعقود البوت حيث سيكون ذلك مصدراً من مصادر جذب رأس المال الأجنبي وكذا تخفيف حدة العبء على ميزانية الدولة كنتيجة طبيعية لتقليل المصروفات على تلك المشروعات.

ونرى أنه لو تم الاهتمام بتطبيق نظام لعقود البوت مع الافتراض بإعطاء نسبة ٢٥% خمسة وعشرين بالمائة فقط من إجمالي المصروفات على مشروعات المباني والإنشاءات والخدمات البلدية والتجهيزات الأساسية والسابق الإشارة إليها الواردة في ميزانية المملكة العربية السعودية فإذا_تم تطبيق تلك النسبة ٢٥% وفقاً لنظام عقود البوت فإن ذلك كان سيوفر إنفاق المبالغ الآتية على ميزانية المملكة ٢٠١٧ مبلغ ٨٧ مليار ريال، ٢٠١٨ مبلغ ٦٥ مليار ، ٢٠١٩ مبلغ ٦٩ مليار ، ٢٠٢٠ مبلغ ٦٥ مليار، ٢٠٢١ مبلغ ٥٣ مليار،٢٠٢٢ مبلغ

٦٥ مليار ريال مما يساعد بدرجة كبيرة على تخفيف العبء عن كاهل الدولة في تدبير التمويل اللازم لتلك المشروعات وإشباع الحاجات العامة.

٢ـ تحقيق المصلحة العامة وملكية الدولة للمرفق: :

إن الهدف الأساسى الذي تسعى الدولة لتحقيقه من خلال التعاقد بموجب عقد البوت (B.O.T) هو تقديم أفضل الخدمات العامة إلى مواطنيها، وهو ما يتيحه عقد بوت (B.O.T) فهو يضمن الحصول على أفضل الخدمات التى يقدمها المرفق العام الذي تم إنشاؤه بموجبه وبواسطة أحدث الوسائل التكنولوجية الحديثة وبرسوم معقولة تتناسب مع جودة للخدمة المقدمة. وتتحقق الاستفادة للدولة من خبرة القطاع الخاص ممثلة فى شركة المشروع لتحقيق المصلحة لمواطنيها [١].

كما يوفر عقد البوت (B.O.T) ميزة أساسية وهي أن المرفق العام محل العقد بكون ملكاً للمصلحة المتعاقدة فى جميع مراحل هذا العقد، وبجميع الأصول التى ترتبط به سواء كانت عقارات أومنقولات وهي إحدى المميزات التى تخص عقد (B.O.T) دون باقى أنواع العقود المشابهة له وتكمن أهمية هذه الميزة فى أن المصلحة المتعاقدة وبوصفها مالكة المرفق العام طيلة فترة العقد، فإن ذلك يمكنها من الرقابة على تنفيذ العقد فى كل مرحلة من مراحله وعند نهاية مدة التعاقد يؤول محل العقد للدولة بالحالة والشروط المتفق عليها. وأيضا للمصلحة المتعاقدة صلاحية تعديلة بإرادتها المنفردة، وذلك بزيادة أو إنقاص إلتزامات شركة المشروع وفقاً لمقتضات المصلحة العامة.

(١) جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ٥٧.

المخاطر المالية لمشروعات ال Bot:

قد تنشأ أخطار مالية واقتصادية عن مشروعات عقــود البــوت (B.O.T) وأسباب هذه المخاطر أفرزها التطبيق العملي لتلك العقود ومنها ما يلي:

١ـ عدم وجود قانون (نظام) خاص ينظم عقود البوت

نتج عن تطبيق عقود البوت بعض المشكلات في عدد من الدول العربية كان يمكن تفادى الكثير منها لو تم وضع قوانين خاصة بإنفاذ نظام (البوت) ويلاحظ إن غياب هذه التشريعات يؤدى فى كثير من الأوقات إلى قيام المستثمرين بإســتغلال ضعف البنيان القانوني من خلال الثغرات في العقود واعتماد شركات المشروع بما لديها من خبراء ومتخصصين على أنماط التشريع التقليدية الموجودة لدى الــدول فى تحقيق مكاسب ضخمة على حساب إقتصادات هذه الدول.

ونرى أن تحذو الدول العربية حذو الدول التى نحت هذا المجال لأهميته فى وضع ضوابط من شأنها تقليل المشكلات الكثيرة التى يمكن أن تنجم من تنفيذ هذه العقود تحت مظلة (أنظمة) تخص هذا النوع من العقود. والعمــل علــى التعــديل والتطوير فى هذه الأنظمة والقوانين الداخلية على نحو يشجع مشــاركة القطــاع الخاص الوطنى والأجنبى فى النشاط الإقتصادى. إن القوانين والأنظمة كل متكامل ولا يمكن بأى حال انتهاج سياسات التعاقد الحديثة مثل اتفاقيات البوت مالم يــتم إجراء تعديلات فى كافة القوانين والأنظمة بلا استثناء، حيــث " تعتبــر التهيئــة القانونية أهم قواعد التخطيط السليم وإهمال مثل هذه التهيئة يؤدى الــى عقبــات كثيرة تؤثر سلباً على إيجابيات تلك العقود.

٢- غياب الشفافية:

تشير التقارير التى تصدرها المنظمة العالمية للشفافية إلى تدنى نسبة الشفافية في كثير من الدول العربية، ومن جملة ثمانية عشرة دولة من الدول العربية التى شملتها المسوحات التى أجرتها هذه المنظمة نالت اثنتي عشرة دولة معدلات شفافية متدنية، إن غياب الشفافية ذو تأثير سالب فى جذب القطاع الخاص للمشاركة فى التنمية الاقتصادية ، وفيما يتعلق بالمشاريع المنفذة عن طريق نظام (البوت) يعتبر غياب الشفافية من العوامل التي تؤدي لتقليل المشاريع المنفذه كون هذا النوع من التعاقدات يحتاج إلى الكثير من المعلومات والبيانات التى يستند عليها المستثمر في تقييم فرص نجاح المشروع من عدمه، كما أن غياب الشفافية فى إجراءات طرح وترسية وتنفيذ المشروعات المنفذه وفق هذا النظام يقلل من فرص نجاح المشروعات لعدم وجود منافسة حقيقة فى اختيار الشريك الأفضل من القطاع الخاص.. هذا الوضع يتطلب تعزيز الشفافية وتدعيمها على نحو يجعل بيئة الإستثمار أكثر جذباً للمستثمر الأجنبي. كما يعد أيضاً من المخاطر المالية :

- مغالاة المستثمرين فى تقدير التكاليف الاستثمارية للمشروعات والهدف من ذلك فرض أسعار عالية على مستخدمى المشروعات بعد الانتهاء منها.
- قد يترتب على تشغيل بعض المشروعات أضرار بالأوضاع البيئية وهذا يتطلب من جانب الدولة وضع شروط تتعلق بالتوازن البيئى تكون كأحد شروط الأمتياز.

- بعض المستثمرين قد يلجأ إلى استخدام معدات قديمة أو تكنولوجيا متأخرة نسبياً مما لا يساعد على الجوانب الفنية اللازمة لخلق كوادر جديدة قادرة على استيعاب التطورات الفنية ونقلها.
- قد تحدث بعض الأضرار بسبب عدم الالتزام بتطبيق التشريعات أو القرارات الحكومية سواء كانت على مستوى الاقتصاد الوطنى أو على المستوى المشروع مثل أخطار عدم السداد مقابل الانتفاع بخدمات المشروع أو تأجيل السداد ومخاطر تتعلق بالمنافسة وعدم فتح المجال أمام المشروعات الخاصة وذلك لوجود منافسة من جانب المشروعات الحكومية أو السماح بتأسيس مشروعات ممتماثلة للمشروع قبل انقضاء مدة الامتياز بالإضافة إلى أخطار إلغاء الامتياز.

ولمواجهة هذه المخاطر ظهرت الحاجة إلى ضرورة توفير ضمانات من جهات أخرى كبديل حتى يمكن إزالة تلك المخاطر كلية بالإضافة إلى الضمانات التى تقدمها حكومات البلدان المانحة من خلال أنظمة متعددة الآليات المتعلقة بضمات الاستثمار والقروض وضمان الصادرات وشركات التأمين الخاصة.

وتعتمد المسألة على الكيفية التى تقوم بها الحكومات بتوزيع المخاطر فيمكن أن تزيد المنافع وتتحمل المخاطر التى تستطيع السيطرة عليها وأن تتجنب تحمل المخاطر الأخرى. وبامكان الحكومات اتخاذ الاجراءات اللازمة لتهيئة بيئة توزيع المخاطر من خلال الالتزام بالشفافية فى التعامل والافصاح عن المعلومات وتنفيذ قواعد وتشريعات العمل من خلال تنفيذ يراعى المصلحة العامة بالتوازى مع حقوق المستثمرين.

- "اتجاه بعض المستثمرين إلى المصارف المحلية لإقتراض العملات الاجنبية اللازمة لتمويل المشاريع المنفذة بنظام البوت (B.O.T) واستخدامها فى استيراد احتياجات المشاريع من الخارج مما يؤدى إلى انكماش الأرصدة الأجنبية لهذه المصارف وبالتالى ارتفاع أسعار هذه العملات فى السوق المحلية وما ينجم عن ذلك من تأثيرات اقتصادية سالبة، وكذلك تحويل المستثمرين الأجانب لأرباحهم من هذه المشاريع لخارج الدولة دون قيود.
- منح الإمتياز لعقود البوت لمدد طويلة وعدم وجود دراسات دقيقة لتسعير الخدمات مما يؤدي لإختلاف فى أسعار الخدمة المقدمة من عقد لآخر".

الخاتمة

تناول البحث الطبيعة القانونية لعقود(B.O. T) وآثارها الاقتصادية والمالية في المملكة العربية السعودية. فقد جاء المبحث الأول بعنوان ماهية عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول بعنوان تعريف ونشأة عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية وجاء المطلب الثاني بعنوان عناصر عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية والمبحث الثاني بعنوان الطبيعة القانونية لعقود(B.O. T) وأساسها القانوني في المملكة العربية السعودية وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول: تناول الطبيعة القانونية لعقود(B.O. T) في المملكة والمطلب الثاني : تناول الأساس القانوني لعقود (B.O. T) في المملكة. ثم نتناولنا في المبحث الثالث الآثار الاقتصادية والمالية لعقود(B.O. T) في المملكة العربية السعودية وتم تفسيم المبحث إلى مطلبين المطلب الأول بعنوان الآثار الاقتصادية لعقود(B.O. T) في المملكة والمطلب الثاني بعنوان الآثار المالية لعقود(B.O. T) في المملكة. وقد انتهي البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي نوجزها فيما يلي.

النتائج: -

- تعد عقود البوت ذات أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادى والمالي للدول حيث توفر احتياجات الدولة من المشاريع الخاصة بالبنية التحتية فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

- نظام البوت أحد الأدوات التي وجدت قبولاً من قبل البنك الدولي وغالبية الدول لمساهمته في زيادة الكفاءة بأداء الخدمات الأساسية وخفض العبء عن ميزانية الدولة ودعم مشاركة وتنمية القطاع الخاص.
- نظام B.O.T هو عقد تعهد فيه الدولة أو إحدى جهاتها الإدارية لأحد أشخاص القطاع الخاص لتمويل وإقامة مرفق عام وتشغيله لحسابه مدة من الزمن ونقل ملكيته للدولة في نهاية مدة العقد. وهو عقد إدارى ذو طبيعة خاصة لما يتسم به من خصائص عقدية لا تتوافر فى غيره من العقود الإدارية.
- عناصر عقد البوت هي جهة الإدارة والتي تتمثل في الحكومة أو إحدى وحداتها والطرف الثاني المتعاقد مع الإدارة التي تتمثل في شركة المشروع، والطرف الثالث هو محل العقد الذي يتمثل في المنشأة أو المرفق الذي يكون أحد مشروعات البنية الأساسية كالمطارات، والموانئ، والاتصالات، والكهرباء في الدولة.
- لعقود البوت آثار اقتصاية في المملكة العربية السعودية وفي كل الدول مثل تحقيق التنمية الاقتصادية، جذب الاستثمارات الأجنبية، نقل التكنولوجيا الحديثة، خلق فرص عمل، تحسين ميزان المدفوعات.
- الآثار المالية لعقود البوت في المملكة تتمثل في تخفيف العبء عن الميزانية السعودية عن الأعوام ٢٠٢٢/٢٠١٧ في حال تنفيذ ٢٥% فقط من إجمالي المبالغ التي تم صرفها في ميزانية تلك الأعوام المشار إليهابنظام عقود البوت كان ذلك سيوفر على الميزانية ما يعادل ٤٠٤ مليار ريال تقريباً.

التوصيات: -

- التنمية الاقتصاديبة فى السعودية هي أهم محاور رؤية ٢٠٣٠ والتنويع الاقتصادي يستوجب الاستفادة من تطبيقات عقود البوت لإتاحة فرص أكبر لمشاركة القطاع الخاص.
- من الضروري إصدار نظام موحد في المملكة العربية السعودية لتنظيم وتطبيق عقود ال B.O.T وتحديث قرار مجلس الوزراء بإصدار القرار رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٦ الذي تم تفعيله عام ٢٠٠٧ وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية.
- تهيئة الأنظمة القانونية الأخرى داخل المملكة بما يتناسب ويتضامن مع نظام البوت مثل نظام المناطق الاقتصادية وصندوق الاستثمارات العامة والنظام القضائي بما يضمن تفعيل دور القضاء والتحكيم لحل المنازعات الناشئة عن عقود البوت.
- أن يتضمن النظام الموحد الأسس التشريعية اللازمة لتنظيم منح عقود البوت للمرافق العامة للمستثمرين المحليين والأجانب.
- الاهتمام بإعداد دراسات جدوى اقتصادية لهذه المشروعات في كل جهة إدارية ترغب بتنفيذ مشروعاتها وفق هذا النظام.
- يجب أن يتضمن النظام تحديد اللالتزامات القانونية بدقة وفي إطار من الشفافية لجهة الإدارة والمستثمر في جميع مراحل العقد البناء والتشغيل وأخيراً نقل الملكية.

- تحديد مدة عقد البوت بما يتناسب مع تحقيق هدف الدولة وهو إقامة مشروعات البنية الأساسية وتحقيق ربحية للشركة المنفذة للمشروع، بما يعني عدم المغالاه في إطالة مدة العقد.
- أهمية التوازن بين سلطات الإدارة فى مواجهة المتعاقد، وبين حقوق المتعاقد فى مواجهة الإدارة سواء فى الظروف الاستثنائية أو الظروف العادية.
- ضرورة وجود هيئة أو مؤسسة يتوافر فى العاملين بها الكفاءة القانونية والفنية المتخصصة فى تنظيم عقود البوت وتفعيل الدور الرقابى لها على هذه المشروعات.

المراجع

أولاً: الكتب

- أحمد سلامة بدر: العقود الإدارية وعقد البوت، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٠.
- حماده عبد الرازق حمادة، عقود الشراكة، p.p.p دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٤.
- جيهان حسن سيد أحمد، عقود البوت وكيفية فض المنازعات الناشئة عنها، دار النهضة العربية ٢٠٠٢.
- جيهان حسن سيد أحمد، دور السلطة التشريعية في الرقابة على الأموال العامة، دار النهضة العربية ٢٠٠١.
- جابر جاد نصار، عقودالبوت والتطور الحديث لعقد الالتزام، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.
- جمال الدين نصار: تنفيذ البنية الأساسية بإستخدام نظام البوت، ٢٠٠٠.
- عصمت عبد الله الشيخ، التحكيم في العقود الإدارية ذات الطابع الدولي، دار النهضة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠.
- عبد الفتاح بيومي حجازي، عقود البوت BOT ف يالقانون المقارن، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٧.
- نبيل أحمد سعيد، الطبيعة القانونية لعقد الامتياز الدولي دراسة مقارنة حول عقود الدولة مع شركات الاستثمار الأجنبية، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨.

ثانياً: الرسائل العلمية والأبحاث

- أحمد يوسف الشحات، ممارسات الشركات دولية النشاط في مجال التكنولوجيا وتطور الاقتصاديات المختلفة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٩٩٠.
- جمال بوستة، النظام القانونى للإستثمارات الأجنبية المباشرة فى الجزائر على ضوء إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه تحتإشراف الأستاذه الواسعة وزارة صالحى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنه١، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧.
- حسين جابر عبد العظيم: الاتجاهات الحديثة فى عقود الالتزام وتطبيقاتها على عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (البوت)، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة اسيوط، ٢٠٠٦.
- سعد ماجد جاسم الغندى: عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية عقود البوت في القانون الكويتي، كلية الحقوق – جامعة عين شمس، رسالة دكتواره، ٢٠١٧.
- شوقى جبارى، أثر الإستثمار الأجنبى المباشر على النمو الإقتصادى دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، تحت إشراف الأستاذ السعدى رجال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربى بن مهيدى، أم البواقى، الجزائر. ٢٠١٥.

- عبد الرحمن حامد، المبادئ الحاكمة لإنقصاء عقود ال BOT وتسوية المنازعات الناشئة عنها، جامعة عين شمس، كليةالحقوق، رسالة دكتوراه، ٢٠١٩.
- نيله عبد الحليم كامل، الوجيز فى القانون الإدارى جامعة القاهرة، كلية الحقوق، رسالة دكتوراة، ٢٠٠٧.
- رشدي صالح عبد الفتاح، إدارة مشروعات البنية الأساسية بإستخدام نظام البناء – والتشغيل – التمويل، تحرير محمد متولي – ٢٠٠١.
- ريهام إبراهيم مدحت سيد، الأبعاد الاقتصادية لشراكة القطاع الخاص فى مصر، رسالة ماجستير فى الاقتصاد، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.
- غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ى إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣.
- عبد الله بن إبراهيم بن مرشد، نموذج لتقييم أسلوب شراكة القطاعين العام والخاص فى عقود مشروع الطاقة الكهربائية فى المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، كلية الهندسة، قسم الهندية المدنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، يونيو ٢٠٠٥.
- مدلول حشاش الظفيري، الأسس القانونية لعقود البوت B.O.T في ظل كل من القانون الأردني والقانون الكويتي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠٧.

- هاجر شماشمة: عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) وتطبيقاتـــة فى الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياســـية، جامعـــة العربي بن مهيدى، ام البواقى الجزائر، ٢٠١٤.
- يوسف ناصر حمد جزاع الظفيرى، تسوية المنازعات الناشئة عن عقـــود البوت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١١.
- ياسمين محمود محمد الجزار، بدائل التمويل الحكومى لمشروعات البنيـــة الأساسي، (نماذج المشاركة بيت القطـــاعين العـــام والخـــاص) رســـالة ماجستير فى الاقتصاد، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياســـية، ٢٠١١.
- أحمد شرف الدين: عقود مشروعات البنيـــة الأساســـية بنظـــام البنـــاء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T – بحث مقدم إلى الدورة المتقدمة الرابعة لإعداد المحكم التي نظمها مركز تحكيم حقوق عين شمس – مايو ٢٠٠١
- إيمان أحمد عزمى، الشراكة بين القطاعين الحكومى والخاص فى المملكة العربية السعودية (المعوقان المدانة والمأمول فـــى التنميـــة المســـتدامة) المؤتمر الدولى لتنمية الإدارية، نحو أداء متميز فى القطـــاع الحكـــومى، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩.
- سامي عبد الباقي أبو صالح: البنيان التعاقدي لمشروعات الـــ B.O.T بحث مقدم إلى الدورة التدريبية بمركز البحوث صالح: دور البنـــوك فـــي تمويل مشروعات البنية الأساسية بنظام البوت B.O.T بحث والدراسات الإدارية – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – ١٣، ١٤ أكتوبر ٢٠٠١.

- رفيق يونس المصرى، أعمال ندوة التعاون بين الحكومة، والقطاع الأهلى فى تمويل المشروعات الاقتصادية، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية العلوم الادارية، المملكة العربيةالسعودية، ١١-١٣ أكتوبر ١٤١٩.
- عمرو علي جمال الدين – بعض الأبعاد القانونية لمشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية – بحث مقدم إلى الدورة التدريبية التي تنظمها وزارة المالية بالإشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة من ٢٠-٢٤ يناير ٢٠٢٢.
- محمد أبو العينين: إنتشار الإتجاه إلى إقامة مشروعات البنية الأساسية في الدول النامية عن طريق نظام البوت B.O.T بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي عن مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية (البوت)ومقومات نجاحها في مصر، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، القاهرة ١٤-١٦ نوفمبر ١٩٩٩.
- محمد متولي: التنظيم التشريعي لعقود والتشغيل والتمويل B.O.T بحث منشور في كتاب إدارة مشروعات البنية الساسية بإستخدام نظام البناء والتشغيل والتمويل B.O.T تحرير محمد متولي – الجزء الأول – ٢٠٠١.
- محمد المتولى، إدارة مشروعات البنية التحتية الأساسية بإستخدام نظام البناء– التشغيل، أكادمية السادات للعلوم الإدارية، الجزء الأول، طبعة ٢٠٠١.

- محمد محمد بدران: نحو آفاق جديدة للخصخصة – مذكرات لطلبة دبلوم العلوم الإدارية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.
- هانى صلاح سرى، التنظيم القانونى والتعاقدى لمشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص، مجلة القانون والاقتصاد حقوق القاهرة، العدد٦٩، ٢٠٠٠.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، إنجازات الخطة الثامنة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨. ص ٢٩٨.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط إنجازات الخطة التاسعة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، إنجازات الخطة الثامنة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨.
- بيت الاستثمار العالمى، التوقعات الاقتصادية والاستراتيجية لقطاع اللطاقة السعودى المملكة العربية السعودية، مارس، ٢٠٠٧.

حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٤٦ لسنة ٨ق – الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٥

ثالثا: المراجع الأجنبية، مواقع الإنترنت والصحف الإليكترونية.

- Guidelines for Infrastucture Development though Build-Operate Transfer Bot) Porject, 1996. P3
- انظر:
- http:// www. Unido.org/ en/ resouruces/ puplications/ imported-publications/ guidelines- for-: information- Development-through- build- operate- transfer- BOT- porjects. Html.
- http:// www. Startimes. com

- **www. Oroject Niddle East. Com/ read. Asp**
- **Sudki Majad, Bulid, Operatw And transfer (BOT) Project Development System in Saudi Arabia, King Fahd University Of Petroleum And Minerals College of Industrial Management January, 2005, p 11-12.**
- **Kumi Harischandra- Ryan J. Orr, Private Infraucture Investment Opportunities Islamic Countries Collaboratory for research on Global project April 2009, p22.**
- **WWW.PROJECT Middle East. Com/ red. Asp**
- **WWW.mof.gov.sa الموقع الرسمي لوزارة المالية السعودية، تقرير أداء الميزانية، سنوات ٢٠١٧/٢٠٢٢**

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٠٣
المبحث الأول : ماهية عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:	١٠٩
المطلب الأول : تعريف ونشأة عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية	١١٠
المطلب الثاني : عناصر عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية .	١١٣
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لعقود B.O.T وأساسها القانوني في المملكة وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:	١٢١
المطلب الأول: تناول الطبيعة القانونية لعقود B.O.T في المملكة **المطلب الثاني**: تناول الأساس القانوني لعقود B.O.T في المملكة	١٢٧
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والمالية لعقود B.O.T في المملكة العربية السعودية من خلال مطلبين :	١٣٢
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لعقود B.O.T في المملكة .	١٣٣
المطلب الثاني: الآثار المالية لعقود B.O.T في المملكة.	١٤٢
الخاتمة	١٥٠
المراجع	١٥٤
فهرس الموضوعات	١٦١